

Distr.: General
12 January 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة خبراء الإدارة العامة

الدورة السادسة

نيويورك، ١٠-١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجاليّ الحوكمة والإدارة العامة

تقرير مبدئي من إعداد الفريق العامل

موجز

قررت لجنة خبراء الإدارة العامة في دورتها الخامسة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، إنشاء فريق عامل معني بمصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجاليّ الحوكمة والإدارة العامة. وهذه الوثيقة هي تقرير مبدئي^(١) أعده الفريق العامل، يقترح فيه خيارات لإعداد مسرد لمصطلحات أساسية، وطبيعتها، وبنيتها، ومحتواها، ويقدم مرفقاً يتضمن بعض المصطلحات المقرر إدراجها. وللمساعدة اللجينة على الاختيار بين البدائل، يواصل الفريق العامل العمل على صياغة تعاريف أنموذجية لنتيجة من المصطلحات لإعطاء فكرة عن النواتج النهائية المحتملة للمسرد.

* E/C.16/2007/1

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٢٤ (E/2006/44).

290107 290107 07-20864 (A)



أولاً - مقدمة

- ١ - قررت لجنة خبراء الإدارة العامة في دورتها الخامسة إنشاء فريق عامل معني بالمصطلحات الأساسية المستخدمة في الأمم المتحدة في مجال الحوكمة governance والإدارة العامة.
- ٢ - هذا، مع العلم بأن نطاق المصطلحات التي سيتناولها الفريق العامل ومناطق اهتمامها لا يزالان قيد المناقشة، وذلك ريثما تقرر اللجنة ما إذا كان ينبغي لذلك النطاق أن يشمل المصطلحات المستخدمة في جميع وثائق الأمم المتحدة ذات العلاقة بالحوكمة والإدارة العامة أو وثائق الأمانة العامة فقط.
- ٣ - ويتألف الفريق العامل من أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: ماريو ب. تشيبي؛ ويتر أنيانغ نيونغ، أووه؛ وطاهر حمدي كنعان؛ وبان سو كيم؛ وأنتوني ماكريديميتريس؛ وجواو باولو بيكسوتو؛ وسيريوراو كيسافا راو؛ وبريجونو تجيتوهيريجانتو؛ وفيرنر جان؛ وكلوديا س. باسادور؛ وجواو ل. باسادور. ويعمل السيد تشيبي منسقاً للفريق العامل.
- ٤ - وتتمثل ولاية الفريق العامل في إعداد "مجموعة" من المصطلحات الأساسية المستخدمة في الأمم المتحدة (أو القيام، على وجه التحديد، بإعداد "مسرد" لهذه المصطلحات، وإن كان تحديد هذه المصطلحات لا يزال بحاجة إلى المزيد من المناقشة) على أن يُعرض المسرد ويُعتمد في الدورة السادسة للجنة. وسوف تقوم الأمانة العامة لاحقاً بإصدار منشور تقني يتضمن المسرد.

ثانياً - طابع المسرد ونطاقه ومراحل العمل فيه

- ٥ - تم حتى الآن التخطيط لثلاث مراحل للعمل في المسرد: (أ) إعداد تقرير أوّلي منهجي للدورة السادسة للجنة؛ (ب) إجراء مناقشة عامة للتقرير الأوّلي في تلك الدورة، والقيام عقب اعتماده، بتخطيط ما يُتخذ من خطوات في المستقبل؛ (ج) وضع المسرد في صيغته النهائية ضمن ولاية اللجنة.
- ٦ - علماً بأن طابع المسرد ونطاقه اللذين يقترحهما الفريق العامل يقومان على أساس الأهداف المبينة فيما يلي.
- ٧ - يُدرج المسرد في منشور للأمم المتحدة غير ذي طابع قانوني ملزم، بهدف تزويد الدول الأعضاء وسائر الأطراف المهتمة بتعريف موحد للمصطلحات والمفاهيم الأساسية المستخدمة في وثائق الأمم المتحدة بشأن الحوكمة والإدارة العامة. ولذلك المسرد فائدتان

تمثلان في تحقيق المزيد من الوضوح للمداوولات الحكومية الدولية للأمم المتحدة نفسها؛ ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة على نحو أفضل.

٨ - وفيما يتعلق بالمداوولات الحكومية الدولية لهيئات الأمم المتحدة، فلا يوجد في الوقت الحاضر مثل ذلك المسرد. ويرى الفريق العامل أن وثائق الأمم المتحدة وقراراتها لا تشتمل بانتظام على تعريف للمصطلحات الأساسية المستخدمة، وهو أمر تقوم به، عادةً، جهات أخرى، منها على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي. ولا يخفى أن مثل هذا النقص يمكن أن يؤدي إلى استخدام العديد من المصطلحات بمعان مختلفة، مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى اختلاف تفسيراتها على الصعيدين القانوني والمفاهيمي.

٩ - وفيما يتعلق بتنفيذ القرارات الجماعية المتعلقة بالحوكمة والإدارة العامة، فإنه في غياب مصطلحات رسمية موحدة، يكون لكل دولة عضو حرية تفسير قرارات الأمم المتحدة وفقاً لما يخصها من مبادئ عامة، أو وفقاً لـ "ثقافتها الإدارية".

١٠ - ويترتب على أي مسرد رسمي تعده الأمم المتحدة أثران إيجابيان، هما: أنه يكفل إجراء الدول الأعضاء لمناقشات أوضح بشأن الحوكمة والإدارة العامة، واتخاذ مكاتب الأمم المتحدة إجراءات للمتابعة أكثر اتساقاً؛ كما أنه يفضي إلى المزيد من التوحيد في تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات الأمم المتحدة. وعليه، فإن الأهداف التي حددتها اللجنة لفريقها العامل في دورتها الخامسة المعقودة في عام ٢٠٠٦، هي أهداف جد طموحة.

١١ - وإن تحليل ما يمكن أن يتخذه ذلك المسرد من أشكال، تحليلاً أعمق، من شأنه الإتيان بإمكانيات أخرى مثيرة للاهتمام. فمثلاً، لا ينبغي لمثل تلك الوثيقة أن تكتفي بتوحيد أشيع المصطلحات استخداماً في وثائق الأمم المتحدة (وهي نتيجة مهمة في أي حالة)، بل ينبغي لها أيضاً أن تستهدف تهيئة فهم موحد للثقافات الإدارية، شامل للسياسات العامة والممارسات الإدارية على حد سواء.

ثالثاً - فائدة المسرد واستخدامه

١٢ - يمكن للمسرد أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحسين الفهم العام لمفاهيم وخبرات الدول الأعضاء في مجالي الحوكمة والإدارة. علماً بأن اختلاف تفسير هذه المفاهيم من دولة إلى دولة يمثل في بعض الأحيان مبعثاً للتوتر بين المؤسسات. غير أنه لا ينبغي النظر إلى المبادرة التي نحن بصددتها على أنها محاولة لجانسة الثقافات الإدارية التي من شأنها القضاء على تنوع الثقافات الوطنية وعلى تقاليدنا التاريخية النوعية الثرية، وإنما ينبغي النظر إليها على أنها جهد

يستهدف فهم هذه الثقافات والتقاليد فهماً أفضل. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان العلاقة النوعية بين مصطلحات الإدارة العامة وبين الثقافات الإدارية للغة المستخدمة.

١٣ - والتطبيق الموحد للقرارات الدولية، على النحو الذي تعكسه الوثائق الدولية، هو عامل مهم لتحسين نوعية الأداء الإداري، ولا سيما في الدول "الفتية". كما أن اتباع نهج موحد هو أمر من شأنه تحسين تبادل الممارسات على نحو أفضل، وتحسين الفهم المتبادل لمبادئ ومفاهيم الإدارة العامة، وتلاقح الأفكار بين النظم القانونية الوطنية، وقيام علاقات أكثر فعالية بين الدول الأعضاء وبين الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية. وخلاصة القول إن المسرد سوف يكون أداة مهمة لتحقيق نهج موحد لإزاء مسائل الإدارة العامة، على نحو ما أيدته إعلانات الأمم المتحدة وخطط عملها التي صدرت مؤخراً، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. كما أن المسرد سوف يكون أداة رئيسية لتحقيق فهم مشترك للحكومة التشاركية ومنظورها - وهو مفهوم حددته اللجنة وحدده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صلب مبادراته المتعلقة بالحكومة والإدارة العامة.

١٤ - وإن جدوى مثل هذه المبادرة تؤكدها الخبرة التي اكتسبتها حديثاً المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي. علماً بأن للاتحاد الأوروبي طابعاً يتجاوز حدود الولاية الوطنية، بسبب الاندماج القوي بين دوله الأعضاء وبسبب تماثل مؤسسات هذه الدول.

١٥ - ففي الإطار الأوروبي، تنص المعاهدة المبرمة مؤخراً والمنشئة لدستور لأوروبا، على أن التنفيذ الفعال لقانون الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء، والذي هو أمر ضروري لأداء الاتحاد ووظائفه أداءً سليماً، ينبغي النظر إليه باعتباره أمراً ذا أهمية مشتركة. وهذا هو أحد المجالات التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقوم فيها بدور تنسيقي أو تكميلي أو داعم لدوله الأعضاء. علماً بأن التنفيذ الفعال للإدارة العامة باعتبارها "أمراً ذا أهمية مشتركة"، يعني مشاركة المفاهيم، والقواعد الإجرائية والتنظيمية، فضلاً عن الأهداف.

١٦ - ويمكن لمسرد أوروبي أن يكون مفيداً جداً حتى في سياق النهج الجديد الذي يتخذه الاتحاد الأوروبي تجاه الأمور ذات الأهمية المشتركة، والقائم على طريقة التنسيق المفتوحة التي اعتمدها المجلس الأوروبي في قمة لشبونة لعام ٢٠٠٠. وتمثل هذه الطريقة شكلاً جديداً للتنسيق بشأن السياسات الوطنية، تشارك فيه الدول الأعضاء، وهو شكل فُدح زناده بمبادرة منها، أو من اللجنة. فالمسائل يجري تحديدها جماعياً، مع مراعاة الاختلافات الوطنية والإقليمية. ويجري تحديد الأهداف والمؤشرات في مجال معين بناء على التقارير الوطنية، مما يسمح للدول الأعضاء بتحسين معارفها، وتطوير أنشطة تبادل المعلومات، والآراء، والخبرات، والممارسات، والمضي في تعزيز ما تم الاتفاق عليه من أهداف ونهج مبتكرة يمكن

أن تؤدي إلى وضع مبادئ توجيهية أو توصيات. وعليه، فإن مسرد مصطلحات الإدارة العامة يمكن أن يساعد في تطبيق تلك الأفكار.

رابعاً - عملية اقتراح مصطلحات تُدرج في المسرد

١٧ - بعد الدورة الخامسة للجنة، تلقى الفريق العامل إسهامات ومقترحات من أعضاء اللجنة، وترد قائمة المصطلحات المقترحة في المرفق. وهذه القائمة مستقاة من المعارف المهنية لأعضاء الفريق العامل، وهي تعكس خبرتهم الخاصة في مجال العلوم الاجتماعية. وفي الشهر الذي يسبق الاجتماع القادم للجنة، سوف يُطلب إلى أعضاء الفريق العامل تقديم مصطلحات جديدة. علماً بأن القائمة المستوفاة التي ستُعرض في الدورة المقبلة للجنة سوف تكون شاملة قدر الإمكان، وترسي الأساس للأعمال اللاحقة. وسوف تُراجع القائمة، لاحقاً، في ضوء قائمة المصطلحات التي يشيع استخدامها في الوثائق الرسمية والقرارات.

١٨ - ووفقاً للخطة، فإنه يمكن للجنة أن تحصل بنهاية عام ٢٠٠٧ على قائمة تضم مصطلحات وفيرة في مجالي الحوكمة والإدارة العامة، يتم التوصل إليها من خلال إسهامات أعضاء الفريق العامل (واللجنة نفسها في دورتها السادسة) وموظفي الأمانة العامة. وسوف تكون تلك القائمة هي الأساس الذي سوف تقوم عليه أعمال الفريق العامل في السنة التالية، والتي سوف تُناقش في الدورة السابعة للجنة.

خامساً - النماذج البديلة للمسرد

١٩ - سوف تُخصص لكل مصطلح بطاقة حفظ تشتمل، على الأقل، على تعريف للمصطلح وروابطه ذات العلاقة. ومن المسائل الحاسمة التي يتعين على اللجنة النظر فيها، شكل هذه البطاقة التي تتوافر لها ثلاثة نماذج رئيسية، على النحو المبين أدناه.

٢٠ - النموذج "ألف" ويشتمل على تعريف مختصر، مع روابط بمصطلحات أخرى ومجموعة وجيزة من الأعمال والمواد المرجعية. ويتميز هذا النموذج ببساطته، وسهولة الرجوع إليه، ولا يتطلب أي خلفية مهنية معيّنة لفهمه وتطبيقه. ويمكن صياغة التعريف الوجيه للمصطلحات على أساس النموذج المعياري المستخدم في الولايات القضائية المهمة وفي الاتحاد الأوروبي.

٢١ - والنموذج 'باء'، وهو يقدم بطاقة حفظ أعرض، ومن الواضح أنه سوف يشتمل على أجزاء من النموذج 'ألف'، مع إغناثه بالإحالات إلى المراجع الملائمة اللازمة للتحليلات المتعمقة، كالمراجع ذات العلاقة بالثقافة (موسوعات العلوم الاجتماعية، والكتب الدراسية،

والدراسات الأحادية الموضوع، والمواقع الشبكية، وما إلى ذلك) والقرارات المعيارية للمنظمات الدولية، وبعض التشريعات الوطنية والفقهاء القانوني (إن وجدت). ويتميز النموذج 'باء' بأنه يتيح الفرصة لأي مؤسسة معنية أو مهنيين معينين لتحسين معارفهم. كما أن الجزء الإضافي لبطاقة الحفظ لن يكون عنصرا أساسيا من عناصر الوثيقة. إذ يمكن طرحه جانبا، إذا لم يكن مناسباً، إما في مناسبة معينة كتلك وإما كقاعدة عامة. ومن عيوب النموذج 'باء' أنه، بسبب الطريقة المفصلة لعرض بطاقة الحفظ الخاصة به، قد يميل بمستخدمه إلى تفسير المصطلحات تفسيراً 'شخصياً'، مما يخل بتوحيد تعريف المصطلحات الذي يُعد (الهدف الرئيسي للمسرد).

٢٢ - وفي إطار النموذج 'جيم'، فإن المسرد الرسمي المعتمد من قبل اللجنة، سوف يقتصر على ملف وجيز، كما في حالة النموذج 'ألف'. ولكن بالنسبة إلى جميع الأطراف المهتمة وعامة الجمهور، فإن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سوف تضع في موقعها على شبكة الإنترنت جميع ما يمكن من حالات ومواد مرجعية. وبهذه الطريقة، فإنه لا يُنتظر إلا من الجهات الوطنية المعنية بالإدارة العامة والتي هي أكثر دقة من غيرها في أداء عملها، الاستعانة بهذا الجزء 'الثقافي'. علماً بأن المنسق يدعم الأخذ بالنموذج 'جيم'.

٢٣ - ويعتمد اختيار نموذج المسرد على تحقيق اتفاق على المصطلحات التي يراد تعريفها. وقد يسهل على خبراء العلوم الاجتماعية الإتيان بقائمة كبيرة من المفاهيم، على نحو ما اتضح خلال الجلسات الأولى للفريق العامل. غير أن تعريف أمثال تلك المصطلحات والمفاهيم هو أدعى بكثير إلى الخلاف، لأسباب رئيسية ثلاثة، هي: (أ) صعوبة أو استحالة تعريف المصطلحات الشائعة الاستعمال في اللغة الانكليزية تعريفاً يتسم بالعمومية؛ (ب) الاختلافات في معنى المصطلح الواحد في النظم المختلفة، وهو أمر يحدده الشكل الخاص للحكومة كل بلد؛ (ج) واختلاف النظم القضائية بسبب اختلاف النظم القانونية إزاء قضايا متماثلة.

٢٤ - ومن الأمثلة الجيدة على الحالة الأولى، مصطلح "المساءلة" accountability الذي يُستخدم في مجال العلوم الإدارية للإشارة إلى مسؤولية الموظفين المدنيين الرفيعي المستوى، تمييزاً له عن "الاستجابة المبدئية" للسلطة. غير أن مصطلح "المساءلة" بمعناه غير التخصصي، يرادف "المسؤولية" "responsibility"، التي تختلف اختلافاً واضحاً عن "المسؤولية القانونية" "legal liability". فهل يعتمد المسرد المفهوم "التقني" (الذي لا يأخذ به في حقيقة الأمر سوى اختصاصي علم الإدارة)، أو يُفضل قبول المفهوم العام (الذي هو أكثر قبولاً لدى الجميع).

٢٥ - ومن الأمثلة على الحالة الثانية، مصطلح "الأيلولة" "devolution". فعلى خلاف الحال فيما يتعلق بمصطلح "المساءلة"، فهناك المزيد من توافق الرأي على مصطلح "الأيلولة" الذي يشير إلى نقل السلطات السياسية والإدارية من "المركز" (أي الحكومة المركزية أو الحكومة فحسب) إلى الهيئات المنتخبة محليا ذات الطابع التمثيلي، والتي تعمل بناء على ذلك بطريقة مستقلة. والمشكلة أن هذا المصطلح يتخذ نطاقا مختلفا إلى حد بعيد في النظم القانونية التي يجري استخدامه فيها، وذلك بسبب اختلاف النماذج المؤسسية. فالأيلولة في بلد أحادي، كالمملكة المتحدة، لا يتفق مدلولها مع مدلول الأيلولة في "دولة إقليمية"، كإسبانيا أو إيطاليا، ولا مع ما يمكن أن يكون لها من مدلول في دولة اتحادية، كألمانيا أو كندا. وفي ضوء ذلك التنوع السياقي، الذي يعطي لنفس المصطلح معانٍ مختلفة، تنور مشكلة تعريف "الأيلولة" بطرق مختلفة، وفقا للنماذج المؤسسية.

٢٦ - ومن الأمثلة الجيدة على الحالة الثالثة، مصطلح "السلطات الإدارية المستقلة". فهذا المصطلح استُخدم كثيرا في السنوات العشرين الماضية لدى الإشارة إلى نوع جديد من الهيئات العامة، يُعتبر كيانا اعتباريا مكلفا بمعالجة المشكلات التي يثيرها ما تُحدثه الدولة من تحولات (كالخصخصة أو التحول عن الملكية العامة إلى التنظيم، وما إلى ذلك). ويُنظر إلى هذا المصطلح، في جوهره، بنفس الطريقة في كل مكان. وفي مطلع القرن العشرين، أنشئت خارج النطاق الحكومي هيئات عامة عديدة لمواجهة تحديات "الإدارة الاجتماعية". غير أنه، على حين توجد أيضا في هذه الحالة، من جهة، نفس الصعوبة المنطبقة على الحالة الثانية (الصعوبة المتمثلة في الاختلافات الكبيرة في السياقات المؤسسية)، فإن تعريفها يختلف، من جهة أخرى، وفقا للنظم القانونية التي تعمل هذه الهيئات بمقتضاها. وهذه النقطة يوضحها بسهولة إجراء مقارنة بين النظامين الأمريكي والفرنسي، وبين ما لكل منهما من نظم داخلية. وفي ضوء هذا التعقد، فهل يقتصر المسرد على إيراد تعريف عام قد يكون في ظاهره جيدا لجميع البلدان، ولكنه يفتقر إلى العمق الكافي لأي منها؟

سادسا - اعتبارات أخرى

٢٧ - باختيار النمط المسرد، تهون سائر المشكلات، والتي تتمثل في: تشكيل الفريق العامل؛ واللغة/اللغات المستخدمة؛ والطابع المغلق أو المنفتح للنص؛ وتوافر فرصة مراجعة المسرد من قبل الخبراء الخارجيين والمؤسسات المتخصصة (كالمعهد الدولي للعلوم الإدارية) قبل عرض المسرد رسميا.

٢٨ - وسواء وافقت اللجنة أو لم توافق على المقترحات، ومن ثم على تحديد خطة عمل نهائية، فإنه يتعين على الفريق العامل أن يكون مجهزا على نحو أنسب. وينبغي لتشكيل الفريق

أن يضم من يلزم من الخبراء (كالخامين، والاقتصاديين، واختصاصيي العلوم الاجتماعية). على أنه يمكن للفريق العامل أن يضم جميع أعضاء اللجنة، أو فريقاً فرعياً تابعاً لها. كما أن من المهم توفير الدعم الدائم من قبل أمانة تفيدي في أعمال الفريق العامل وعلاقاته مع الأمانة العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة المعنية.

٢٩ - وفيما يتعلق بالتحديات اللغوية، فلا يخفى أن المسرد سوف يُنشر بلغات الأمم المتحدة الرسمية، مما يتطلب ترجمة الوثيقة التحضيرية من الانكليزية، مع ما يواكب ذلك عادة من مشكلات لغوية في ترجمة وثائق الأمم المتحدة، وهي مشكلات تؤدي إلى تفاقمها طبيعة المسرد. ففي حالات كثيرة، لا توجد مصطلحات مقابلة ملائمة (ولا يتعلق الأمر بالطابع الرسمي للمصطلح فقط). فمعظم المراجع والوثائق والحالات والمواد مستقاة من مصادر من البلدان الناطقة بالانكليزية. وأخيراً، فلا بد للنص من أن يكون بسيط اللغة تعزيزاً للفهم، ومن ثم تطبيقه على نسق واحد.

٣٠ - ويرى الفريق العامل أنه ينبغي للمسرد أن يكون نصاً منفتحاً، وقابلًا للتقيحات والزيادات الدورية، وللمراجعة الدائمة لمحتواه في ضوء ما يطرأ من تطورات على البيئات السياسية والمؤسسية. ويشير الطابع المنفتح والمتطور للمسرد إلى إمكان إحالة مهام الفريق العامل في المستقبل إلى الأمانة، التي تقوم عندئذٍ بموافاة اللجنة بتقارير منتظمة.

٣١ - وأخيراً، وفي ضوء الطبيعة المبتكرة للمسرد (الذي يمثل نصاً غير مسبوق في المنظمات الدولية، باستثناء بعض الجهود التي بذلها مجلس أوروبا في السابق)، فإن الفريق العامل يعتبر أن من الملائم مراجعة النص، بمساعدة خبراء خارجيين ومعاهد دولية متخصصة، كالمعهد الدولي للعلوم الإدارية. وبنفس الروح، يقترح الفريق إجراء مراجعة دورية لما يتم إدخاله في المسرد من مصطلحات جديدة.

٣٢ - ويوصى علاوة على ذلك بإنشاء شبكة مؤلفة من مراكز وطنية، يتمثل دورها في تقديم المقترحات ومناقشتها. ويُنتظر أن تكون تلك الشبكة بمثابة منتدى عالمي معني بالحوكمة والإدارة العامة، يجسد فكرة الحوكمة التشاركية.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٣٣ - ختاماً، فإن الفريق العامل يعرض عدداً من المسائل المشكّلة، ولا يعرض بالضرورة حلولاً قاطعة في مجال العمل. غير أنه، كما ذكر آنفاً، فإن قرار اللجنة بإعداد مسرد عن الحوكمة والإدارة العامة، هو أمر غير مسبوق في الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وذلك

أمر يبرر إجراء مناقشة متعمقة في الاجتماع القادم للجنة. علما بأن العضوية المتميزة للجنة تكفل اتخاذ قرار نهائي حصيد.

٣٤ - ويدعو الفريق العامل أعضاء اللجنة إلى تركيز مناقشاتهم على ما يلي: (أ) توسيع عضوية الفريق العامل بحيث يضم أعضاء من خارج اللجنة، وتوسيع نطاق النظم والمعارف الموضوعية؛ (ب) تحديد طبيعة المسرد (أي تحديد النموذج الذي يؤخذ به من النماذج 'ألف' و 'باء' و 'جيم'؛ (ج) تحديد اللغات التي سوف يُنشر بها؛ (د) كيفية إجراء المراجعات الدورية للمسرد؛ (هـ) إنشاء شبكة مؤلفة من مراكز وطنية يتمثل دورها في اقتراح ومناقشة المسائل المتعلقة بالحوكمة والإدارة العامة، بما في ذلك المصطلحات في هذين المجالين؛ (و) تحديد المصطلحات التي تُدرج في المسرد؛ (ز) وضع الخطوط العريضة لخطة عمل للفريق العامل.

المرفق

قائمة المصطلحات المقترح تعريفها

Democracy	الديمقراطية
Governance (administrative)	الحكومة (الإدارية)
Public Administration	الإدارة العامة
Competition law	قانون المنافسة
Property rights	حقوق الملكية
Intellectual property rights	حقوق الملكية الفكرية
Public sector	القطاع العام
Developing countries	البلدان النامية
International financial relations	العلاقات المالية الدولية
International financial system	النظام المالي الدولي
Keynesianism	النظرية الكينزية
Welfare State	دولة الرفاه
Black economy	الاقتصاد الخفي/السري
Progressive taxation	الضرائب التدرجية
Fiscal deficit	العجز المالي
Corporate governance	حوكمة الشركات
Public-private sector partnerships	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
Federalism	النظام الاتحادي
Subsidiarity	التبعية/التفويض
Decentralization	اللامركزية
Economic exploitation	الاستغلال الاقتصادي
Trade discrimination	التمييز التجاري
Mercantilism	المركنتيلية
Human capital	رأس المال البشري
Structural unemployment	البطالة الهيكلية
Wage subsidy	دعم الأجر/إعانة الأجر
External economies and diseconomies	وفورات ومساوئ الحجم الخارجية
Inflation and deflation	التضخم والانكماش
Gender budgeting	الميزنة الجنسانية
Outcomes oriented budgeting	الميزنة الموجهة نحو النتائج

Governance and public administration	الحكومة والإدارة العامة
Good governance	الحكومة الرشيدة
New public management	التنظيم العام الجديد
Globalization	العولمة
Governance	الحكومة
Corporate governance	حوكمة الشركات
Global governance	الحكومة العالمية
Regional governance	الحكومة الإقليمية
Local governance	الحكومة المحلية
New governance	الحكومة الجديدة
Co-governance	الحكومة المشتركة
Responsive governance	الحكومة المستجيبة (للمقتضيات)
Electronic governance (E-governance)	الحكومة الإلكترونية
Electronic government	الحكومة الإلكترونية
Mobile government	الحكومة المتنقلة
Digital divide	الفجوة الرقمية
Knowledge divide	الفجوة المعرفية
Knowledge-based society	مجتمع المعرفة
Information society	مجتمع المعلومات
Virtual state	الحالة الافتراضية
E-government readiness	استعداد/جاهزية الحكومة الإلكترونية
Customer-oriented/driven government	الحكومة الموجهة لخدمة العملاء
Result-oriented/driven government	الحكومة الموجهة نحو النتائج
Competitive government	الحكومة التنافسية
Competitiveness	التنافسية
Global/world competitiveness	التنافسية العالمية
Public management	التنظيم العام
Paradigms: administrative (Public law) vs. entrepreneurial	نماذج: القانون العام الإداري مقابل قانون الأعمال التجارية
Managerialism	الإداريائية (نهج إداري)
Government reform	الإصلاح الحكومي
Administrative reform	الإصلاح الإداري
Management reform	الإصلاح التنظيمي

Public sector reform	إصلاح القطاع العام
Change management	إدارة التغيير
Innovation	الابتكار
Reinventing government	التغيير الجذري لمفهوم الحكم
Reengineering	إعادة الهندسة
Restructuring	إعادة الهيكلة
Benchmarking	المعيرة
Best practice	الممارسة المثلى
Ethics	الأخلاقيات
Public integrity	التزاهة العامة
Public virtue	الفضيلة العامة
Public values	القيم العامة
Performance management	إدارة الأداء/تنظيم الأداء
Performance indicator	مؤشر الأداء
Performance agreement	اتفاق الأداء
Performance measurement	قياس الأداء
Performance charter/pledge	ميثاق/اتفاق الأداء
Performance-related pay	ربط الأجر بالأداء
Human resources management vs. personnel management	إدارة الموارد البشرية مقابل إدارة شؤون الموظفين
Strategic human resources management	الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية
Human resources development	تنمية الموارد البشرية
Life-long learning	التعلم مدى الحياة
Learning organization	المنظمة التعلمية
Affirmative action	العمل الإيجابي
Diversity	التنوع
Diversity management	إدارة التنوع
Multi-culturalism	التعددية الثقافية
Civil service vs. public service	الخدمة المدنية مقابل الخدمة العامة
Downsizing	التقليص/التخفيض
Balanced score card	بطاقة الأداء المتوازن
Competency	الكفاءة
Competency framework	إطار الكفاءات

Competency assessment	تقييم الكفاءة
Mentoring	التوجيه/الإرشاد
Civil service reform vs. public service reform	إصلاح الخدمة المدنية مقابل إصلاح الخدمة العامة
Public customer relationship management	الإدارة العامة للعلاقة مع العملاء
Policy marketing	تسويق السياسات
Political marketing	التسويق السياسي
Public relations	العلاقات العامة
Executive agency	الوكالة التنفيذية
Agencification	الوكائنة (التحويل إلى وكالات)
Public body	الهيئة العامة
Public enterprise or corporation	المؤسسة أو الشركة العامة
State-owned enterprise	المؤسسة المملوكة للدولة
QUANGO or non departmental public body	المنظمة غير الحكومية شبه المستقلة/أو الهيئة العامة غير الوزارية
Public-private partnership	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
Transparency	الشفافية
Participation	المشاركة
Rule of law	سيادة القانون/حكم القانون
Citizen participation	مشاركة المواطنين
Empowerment	التمكين
Entitlement	الاستحقاق
Regulation	التنظيم
De-regulation	إزالة/تخفيف القيود
Regulatory reform	الإصلاح التنظيمي
Local autonomy	الاستقلالية المحلية
Decentralization (Political, administrative, and financial)	اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية)
Centralization	المركزية/اتخاذ نظام اللامركزية
Devolution	الأيلولة
Inter-governmental relations	العلاقات الحكومية الدولية
Gender	نوع الجنس
Gender equality	المساواة بين الجنسين
Gender budget	الميزانية الجنسانية
Sexual harassment	التحرش الجنسي

Discrimination	التمييز
Public union	الاتحاد العام
Impasse	المأزق
Arbitration	التحكيم
Right to work	الحق في العمل
Conflict resolution	حل المنازعات
Public policy	السياسة العامة
Agenda setting and policy formation	وضع جدول الأعمال ورسم السياسات
Policy implementation	تطبيق السياسات
Policy evaluation	تقييم السياسات
Policy analysis	تحليل السياسات
Capture theory	نظرية الهيمنة
Log-rolling	المقايضة السياسية
Civil society	المجتمع المدني
NGOs	المنظمات غير الحكومية
Non-profit organizations	المنظمات غير الربحية
Sustainable development	التنمية المستدامة
Sustainability	الاستدامة
Eco-system	النظام الإيكولوجي
